

التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي

محمد مبرك

طالب دكتوراه

كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1

مقدمة :

عرفت القضية الفلسطينية في العصر الحديث أكبر مأساتها ، فهي قضية شعب ذاق مرارة الأحداث وحاول جاهدا أن يعيد كرامته وفتك استقلاله عن طريق الكفاح المسلح، و ذلك بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي كان هدفها تحقيق الاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، ومنذ حرب 1973 بدأت المنظمة تتطلع إلى انتهاج خيار التسوية السلمية ، وبعد مرور حوالي خمسة عقود على الصراع و بمساعدة العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية، اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل ودخلت معها في مفاوضات لتحقيق التسوية السلمية حسب صيغة مؤتمر مدريد للسلام 1991 ، بالفعل تم توقيع إعلان المبادئ بتاريخ 1993/09/13، وتهدف هذه الاتفاقات بالأساس إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة على أساس قراري 242 و 338 ، ولقد شكل موضوع التسوية السلمية أهمية نظرا لما يشكله من أهمية في استقرار السلام واستتباب السلم والأمن الدوليين هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن مثل هذه الدراسة تنصب حول إسقاط قواعد القانون الدولي العام على النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي وخصوصا الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

وللتفصيل أكثر سوف ندرس مسار التسوية السلمية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وكذا الجهود الدولية وخصوصا الوساطة الأمريكية لحل النزاع من خلال كافة المؤتمرات والاتفاقيات المبدولة للتسوية و بهذا يمكن القول أن التسوية أخذت أشكال وأبعادا من منظور دولي إلى أسلوب جديد تفاوضي سياسي ممنهج .

وتكتسي دراسة القضية الفلسطينية وخيارات التسوية في إطار القانون الدولي العام أهمية كبرى على اعتبار مرور مئة سنة على " وعد بلفور " الذي وفر لليهود فرصة للحصول على أرض تجمع شتاتهم، هذا

من جهة ، ومن جهة أخرى تعالت الأصوات حول تبني خيار "يهودية الدولة" ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بهذه الهوية، بحيث أعادت إسرائيل تعريف نفسها بأنها دولة يهودية لتبرز للعالم على أنها الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وهو التعريف الذي جلب لها كل التأييد و التعاطف من جانب العالم الغربي ولعل أخطرهما التعاطف الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية ، و خصوصا بعد اعتلاء الرئيس ترامب السلطة، كان آخره الاعتراف بالقدس " كعاصمة موحدة لإسرائيل" و جرى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في محاولة لتأكيد المطالب الإسرائيلية فيما بات يعرف "بصفقة القرن" وكل هذا لتقويض جهود ومبادرات التسوية السلمية، حيث ستنصب هذه المساهمة أساسا على معالجة المقاربة التي تعاطت معها الأمم المتحدة في سياق البحث عن حلول للتسوية، حيث تواتت القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة، سعيا لإيجاد حل يرضي طرفي الصراع ويضع حدا له، غير أن تتبع وتحليل تلك القرارات المتعلقة بفلسطين يجعلنا نلاحظ أنها قرارات متحولة وغير ثابتة وبدون قوة إلزامية، حيث تظل عاجزة عن فرضها على إسرائيل، خاصة تلك المتعلقة بالانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في أعقاب عدوانها الأمر الذي جعل القضية تواجه مصيرا غامضا.

لذلك ارتأينا متابعة هذه القضية عبر التطرق لمسارات التسوية السلمية التي أفرزتها المتغيرات الإقليمية والدولية، والتي وفرت إمكانيات مقبولة للتسوية، وذلك عبر سلك خيار المفاوضات عبر وساطة الدول الكبرى، أو من خلال اللقاء المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة مؤتمر مدريد وأوسلو وكذا الاتفاقات التنفيذية لأوسلو و مجموع المبادرات المطروحة للتسوية، وبهذا انتقل مسار تسوية القضية الفلسطينية من البحث عن حلول تقوم على الشرعية الدولية، إلى سلك خيار التفاوض السياسي في الوقت الحاضر .

الإشكالية :

و على الرغم من تعدد الحلول والاقترحات وكذا اتفاقات التسوية ومنذ مؤتمر واتفاق إعلان المبادئ و مع وصول الرئيس ترامب إلى الرئاسة و مباشرة تنفيذه للوعود و التصريحات التي أطلقها خلال حملته

الانتخابية بنقل سفارة أمريكا من تل أبيب إلى القدس وكذا الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كل هذا يقودنا للبحث في مدى جدية الخيارات المطروحة للسلام في ظل القرارات الدولية ومدى نجاعتها؟

و من هنا تبرز أهمية هذا الموضوع وإشكالاته التي تتمثل فيما إذا كانت منظمة الأمم المتحدة الجهاز المعبر عن الشرعية الدولية شكلت جهازا مستقلا يضطلع بإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، أم أنها كانت خاضعة لمعطيات التأثير الحاسم الذي لعبته توازنات المنظومة الدولية خلال حقبة الحرب الباردة ثم بعد نهايتها، بكل ما يعنيه ذلك من أنواع التأثيرات التي مارسها القوى الكبرى النافذة، وتأثير المحيط الإقليمي المباشر وحسابات مختلف الأطراف التي كانت معنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع القضية الفلسطينية، وما هي القرارات المؤثرة التي صدرت عن المنظمة الأممية ورهنت مصير القضية الفلسطينية؟ وهل كان أسلوب المفاوضات آلية فعالة لتسوية النزاع عبر استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المنتزعة واسترجاع مجموع أراضيه المحتلة؟ أم أن الأمر كان مجرد تواطؤ دولي واستخدام مشوّه لقواعد القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة؟

وأخيرا ، سنبرز فيما إذا كانت خيارات التسوية كما طرحت في القضية الفلسطينية تنسجم مع حقيقة التكيف القانوني لطبيعة النزاع الذي يفرض القضية الفلسطينية كقضية تصفية الاستعمار وفق مبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

و لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا المنهج التحليلي لدراسة وبيان الوقائع المادية وكذا تفسير وتحليل النصوص القانونية والقرارات الصادرة عن الهيئة الأممية وكذا مجلس الأمن وبيان الطبيعة القانونية وكذا المنهج الوصفي لتبيان وتجسيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واتفاقيات أوسلو وغيرها، وتحديد مدى تجسيد هذه النصوص على أرض الواقع ، و إظهار مدى أهمية هذه القرارات في تحقيق سلام وكذا قيام الدولة الفلسطينية في ضوء اتفاقيات أوسلو ومدى تجسيد اتفاقيات أوسلو لحقوق الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن وفي ظل يهودية الدولة وكذا صفقة القرن.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة العلمية التي نضطلع من خلالها لإيجاد الأجوبة والتوضيحات الملائمة لدراسة هذا البحث، ارتأينا تناولها في المبحث التالي :

المبحث الأول : التسوية السلمية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .

المطلب الأول : علاقة الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية

يمكن القول أن علاقة الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية لا تنحصر في كون ميثاقها يقوم على الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان بكرامة الفرد وقدره (انظر ديباجة ميثاق الأمم المتحدة)، أو مقاصدها في إنماء العلاقات بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي .

للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها تقرير مصيرها(المادة الأولى)، بل الأمر يتعداه إلى كون منظمة الأمم المتحدة هي المسؤولة قانونيا وتاريخيا نحو الشعب الفلسطيني وأرض فلسطين.

من هنا يصعب معالجة دور الأمم المتحدة في تدبير القضية الفلسطينية أو حصر المعايير التي يمكن الاستناد عليها للحكم على طبيعة دورها في هذه القضية، دون التوسع في رصد أدوارها في المواضيع ذات الارتباط كقضية القدس والوضع في الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي، ناهيك عن القرارات ذات الصلة بالقضية والتي شكلت مفاتيح لترسيم النزاع والبحث عن حلول لتسويته في ظل احتكار الولايات المتحدة لمجموع الحلول .

الفرع الأول : الأساس القانوني للتسوية

إن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة بإيجاد تسوية وحل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، تجعل الباحث أمام حيرة نتيجة التناقض الصارخ فيما بينها.

فمن خلال قرار التقسيم رقم 181 تكون الهيئة الأممية هي المسؤولة عن خلق هذا الصراع، رغم أنها أصدرت العديد من القرارات لصالح الشعب الفلسطيني وانتصرت لمواقفه، كالقرارين 242 و 338 و القرارات التي تلتها والتي تدعو إسرائيل إلى التوقف عن القتل والاستيطان وعدم شرعية جدار الفصل...

أولا : مضمون قرار التقسيم 181

حينما عجزت الإدارة البريطانية عن إيجاد تسوية سياسية يرضى بها الطرفان، العرب واليهود، وبعد أن أدركت بريطانيا بأن مهمتها المتمثلة في توفير مستلزمات تنفيذ وعد بلفور قد قاربت نهايتها، قامت

استنادا للمادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، برفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بموجب رسالة موجهة إلى الأمين العام للمنظمة بتاريخ 3 أبريل 1947، حيث طلبت إدراج القضية في جدول أعمال الدورة الثانية للجمعية العامة، قصد إصدار توصية بشأن نظام الحكم المستقبلي في فلسطين. وبعد عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت هذه الأخيرة مناقشة المسألة في دورة خاصة عقدتها لهذا الغرض، وانتهت فيها إلى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في هذه القضية، وهذه اللجنة مكونة من إحدى عشرة دول⁽¹⁾.

وقد اقترحت اللجنة الخاصة في تقريرها للجمعية العامة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الأمم المتحدة، كما قامت الجمعية العامة في دورتها الثانية بتعيين لجنة خاصة لدراسة القضية الفلسطينية في ضوء المشاريع الثلاثة المقدمة من بريطانيا والعرب واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة⁽²⁾، حيث أصدرت الجمعية العامة، بناء على التقرير المرفوع لها القرار رقم 181⁽³⁾ بتاريخ 29 نوفمبر 1947 الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية وأخرى عربية، دون تسميتها، كما نص القرار على وصاية دولية للقدس كجزء مستقل، وبذلك شكل القرار 181 أول قرار دولي يعطي الحركة الصهيونية إقليما جغرافيا لإقامة كيان سياسي لليهود العالم⁽⁴⁾.

كما دعا القرار لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين لاختيار و مراقبة الحكومات المؤقتة لكلا الدولتين الجديدتين حتى 01 أبريل سنة 1948، و إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 1 أوت 1948، كأقصى تقدير، لتعلن بعد ذلك بريطانيا انتهاء انتدابها في 14 ماي 1948.

¹ د. جعفر عبد السلام، من أوراق القضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص 16.

² محمد لومة، المرجع السابق، ص 92

³ قبلت الجمعية العامة القرار 181 بتصويت 33 عضوا لصالحه و 13 عضوا ضده و 10 أعضاء امتنعوا عن التصويت وتغيبت إحدى الدول الأعضاء عن الدورة وهي سيام (تايلاند حاليا).

⁴ د. موسى إبراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني بيروت 2010، ص 24.

لكن السؤال المطروح هو مدى مشروعية قرار التقسيم رقم 181 ؟ أي هل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت هذا القرار تتوفر على سلطة الاختصاص بإصداره طبقا لمقتضيات نصوص ميثاق الأمم المتحدة؟.

كما أن القرار يخالف أحكام المادة الخامسة من صك الانتداب التي تنص على " أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل على أي جزء من أراضي الإقليم الخاضع للانتداب إلى حكومة أجنبية، وعدم تأجيله ، أو وضعه تحت تصرف دولة أجنبية.

وحيث أن ميثاق الأمم المتحدة لا يخول للجمعية العامة ولا لأي فرع آخر من فروع الأمم المتحدة سلطة القيام بتقسيم إقليم لا تملك عليه سيادة أصلية أو بطريق الميراث لا من العصبة ولا من غيرها. في قراءة قانونية ، نجزم بان قرار التقسيم (5) قد جاء مخالفا (6) لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، و كذا مخالفا لكل القواعد القانونية الآمرة في القانون الدولي المقررة حينئذ فليس من صلاحيات الأمم المتحدة إنشاء الدول ، أو ترقية الأقليات الدينية لتصير شعوبا .

إن الحل الذي تبنته الجمعية العامة للنزاع لا يتفق مع اعتبارات العدالة و نصوص الميثاق و أحكام القانون الدولي (7).

- القرارات الأهمية بخصوص فلسطين :

في سياق بحثها عن تسوية للنزاع الذي أعقب قرارها بتقسيم فلسطين، تكون منظمة الأمم المتحدة، حسب ما أحصيت، قد أصدرت ما يقرب 200 قرار (8) صادر عن مجلس الأمن خاص بالقضية

⁵ يعد القرار مجرد توصية غير ملزمة قانونيا ، انظر في ذلك :

EGLETON ,CLYDE : palestine and constitutional law of the united nations ,A.j.i.l , 1984 , vol.9 , p 397

⁶ و يشير محمد المجذوب الى سببين جوهريين لبطلان قرار التقسيم هما : بطلان القرار بسبب انعدام حرية التصويت ، و بسبب تناقضه مع حق تقرير المصير . انظر في ذلك : محمد المجذوب ، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، الدراسات الخاصة ، ط 1 ، المجلد السادس ، بيروت ، 1990، ص 139 . و انظر أيضا :

MAZZAWI ,MUSA E :Palestine and the law lebanon ,first edition 1997, p 96 .

⁷ جعفر عبد السلام ، من أوراق القضية الفلسطينية ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، القاهرة ، 1990 ، ص 31-33 .

الفلسطينية، في حين أصدرت الجمعية العامة والمنظمات الموازية ما يزيد عن 400 قرار خاصا بالملف الفلسطيني، لذلك سنحاول التطرق ولو بإيجاز لأهم القرارات التي تشكل مرجعا لأية تسوية محتملة في الأفق، و من أهم هذه القرارات نجد :

أ - مضمون القرار 194 : هذا القرار مازال موضع جدل كبير، فإسرائيل تحاول التهرب و التملص منه، وعلى الفلسطينيين والعرب التمسك به كحق كرسه الشرعية الدولية كأساس لأية تسوية مقبلة، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 194 بتاريخ 11 ديسمبر 1948 لتحقيق تسوية لصراع، فنص على إنشاء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول (9) أعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ المهمات الموكلة إليها، (10) حيث دعت هذه اللجنة إلى عقد مؤتمر في "لوزان السويسرية لبحث النزاع، و انعقد المؤتمر فعلا يوم 16/04/1949 بحضور ممثلين عن كل من دول مصر و سوريا و الأردن و لبنان و "الكيان إسرائيل" و كذا دولة العراق بصفة مراقب، و قد تضمنت المحادثات النقاط التالية:

- احترام اليهود للحدود المقررة للتقسيم .
- موافقتهم على تدويل القدس .
- موافقتهم على عودة اللاجئين وتصرفهم بأموالهم و أملاكهم أو التعويض.

جدير بالذكر هنا أن الأمم المتحدة دعت لهذه التسوية قبل قبول إسرائيل عضوا بالأمم المتحدة، حيث صارت عضوا في 11 ماي 1949 ، حيث التزمت إسرائيل بالتسوية بكل وضوح، حين تعهدت للجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة طلبها بالحصول على عضوية الأمم المتحدة، بتنفيذ القرارين 181 و 194، فالأول تضمن حدود الدولة اليهودية والعربية، أما القرار 194 فهو الذي

⁸ للتفصيل انظر موقع الأمم المتحدة على الرابط 1 : www.un.org

⁹ هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا.

¹⁰ د . موسى إبراهيم ، قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني بيروت 2010، ص 28 .

تضمن عودة اللاجئين والتعويض عما لحقهم من أضرار معنوية وجسدية وممتلكات، إلى جانب مبادئ وإطار التسوية السلمية⁽¹¹⁾.

- التسوية من خلال القرارين 242 و 338 :

لقد كان صدور القرارين نتيجة حربين، تتمثل الأولى في العدوان الإسرائيلي على كل من مصر وسوريا والأردن عام 1967، و الثانية حرب التحرير التي شنتها الدول العربية في عام 1973 على إسرائيل.

أقدمت إسرائيل على التوسع في الأراضي الفلسطينية والعربية كذلك، حيث شنت حربا شرسة مكنتها من احتلال صحراء سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن و هضبة الجولان، ناهيك عن القدس الشرقية، وقد أصدر مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر 1967 قراره رقم 242 كإطار للتسوية بين العرب وإسرائيل يدعو من خلاله هذه الأخيرة للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

إن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفق هذا القرار جاءت متراجعة بصورة كبيرة عن تلك التي تضمنها قرار التقسيم 181 والقرار 194⁽¹²⁾.

و يشير القرار في مقدمته إلى الوضع الخطير الذي ساد منطقة الشرق الأوسط، و التأكيد على عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم بواسطة الحرب وضرورة العمل على إيجاد سلام عادل ودائم لتمكين كل دول المنطقة من العيش بسلام، أما بخصوص الالتزامات الواردة في القرار فهي:

- انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت في نزاع 1967.

- إنهاء حالة الحرب في المنطقة والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة والاستقلال السياسي، و العيش داخل حدود آمنة و معترف بها.

- تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين.

¹¹ د موسى إبراهيم، مرجع لسابق، ص 29

¹² المرجع نفسه ، ص 31 .

بداية، لا بد من التوضيح أن القرار 242 استند إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، أي أنه لم يستند إلى الفصل السابع الذي يدعو إلى تشكيل قوة دولية لإجبار المعتدي على الانسحاب من الأراضي التي احتلها⁽¹³⁾.

كما أن هذا القرار تم رفضه من قبل الفلسطينيين بعدما اختزل قضيتهم في مشكلة اللاجئين، و لم يشر إلى حقهم في تقرير مصيرهم، لتفشل معه جهود الأمم المتحدة في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، و بعد تجدد الحرب في أكتوبر سنة 1973، أصدر مجلس الأمن القرار 338 بتاريخ 22 أكتوبر 1973 جدد فيه التذكير بالإجراءات السابقة في القرار 242، حيث دعا الأطراف إلى مؤتمر دولي يعقد في جنيف برعاية من الأمم المتحدة لبحث سبل تنفيذ القرار، لكنه لم يأتي بجديد على مستوى الإجراءات.

ثانيا: الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني:

إن الشعب الفلسطيني في سعيه للحصول على استقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، سلك كل الطرق لفرض صوته ودفع المنظمة الأممية والقوى الدولية لتعترف بشرعيته الدولية أمام التعنت الإسرائيلي وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة، وذلك بدعم من القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

فالمشكلة الأساسية بشأن القدس تكمن في تحديد صاحب السيادة على القدس، خاصة وأن إسرائيل بحكم سيطرتها الفعلية على القدس كسلطة احتلال، لم تقدم نموذجا عمليا لإمكانية التعايش بين معتنقي الديانات الثلاث في القدس، وما دامت المشكلة بشأن القدس مشكلة سيادة، فإنها بدورها تكون مشكلة قانون، بمعنى أن حلها حلا عادلا ومنصفا وتسويتها تسوية دائمة ينبغي أن يتم في إطار أحكام القانون الدولي العام وقرارات الأمم المتحدة⁽¹⁴⁾.

¹³ د. موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص 29

¹⁴ خالد السيد محمود المرسي، الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة وموقف الشريعة الإسلامية. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية، 1994 ص 84 .

1- النظرة الأهمية للقدس :

بداية، يمكن القول بأن الوضع الدولي لمدينة القدس قد تطور عبر مرحلتين مهمتين من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي، أما المرحلة الأولى، فتمثل الفترة الممتدة من قيام دولة إسرائيلية رسمياً في 5 ماي 1948 وحتى نشوب حرب يونيو 1967، وكما هو معلوم، فقد قسمت المدينة خلال هذه المرحلة، إلى قسمين يخضع كل واحد منهما لإدارة قانونية وسياسية غير تلك التي خضع لها القسم الآخر.

وأما المرحلة الثانية، فهي تلك الممتدة من عام 1967 وحتى وقتنا الراهن، وقد قامت إسرائيل منذ الأيام الأولى لحرب عام 1967 بدمج قسيمي المدينة العربي واليهودي وإخضاعها لإدارتها السياسية والقانونية والعسكرية⁽¹⁵⁾.

وباحتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية، توالى قرارات الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة ولاسيما تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن التي أعلنت فيها الأمم المتحدة بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بالنسبة للقدس، وعدم جواز اكتساب الإقليم أو إجراء تغييرات إقليمية في الأراضي المحتلة بالقوة⁽¹⁶⁾، ومن أهم هذه القرارات بالإضافة إلى القرار 181:

- قرار الجمعية العامة 303 (40) في 1949/12/09 مؤكّد للوضع الدولي للقدس .

- قرار الجمعية العامة رقم 2253 لسنة 1967 ، دعا إسرائيل لإلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع القدس والامتناع عنها مستقبلاً.

¹⁵ معهد البحوث والدراسات العربية، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مطابع مؤسسة دار الهلال 1993 ، ص.75

¹⁶ د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ص: 223 ، ورد في خالد السيد محمود المرسي، الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس... مرجع سابق، ص 487

- قرار الجمعية العامة 2254 الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة في 1967/07/04 ، مبديا أسفه للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس.
- قرار الجمعية العامة رقم 1851 في 1971/12/20 طالب فيه إسرائيل بإلغاء جميع الإجراءات الضم و الاستيطان الأراضي المحتلة.
- قرار الجمعية العامة رقم 2949 في 1972/12/08 حيث عبر عن القلق الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومناشدة الدول جميعا ألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وأن تتجنب إعمالا بما في ذلك المعونة التي يمكن إن تشكل اعترافا بذلك الاحتلال.
- قرار الجمعية العامة رقم 35/207 في 1980/12/16 أدان فيه العدوان الإسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني بشدة، والتأكيد مجددا على الرفض الشديد لقرار إسرائيل بضم القدس.
- و يمكن القول بأن جميع قرارات الجمعية العامة، سواء التي أشرنا إليها أو غيرها، كانت واضحة في مواقفها اتجاه الوضع القانوني للقدس، فقد ظلت تعتبرها أراض محتلة من قبل إسرائيل، فما موقف مجلس الأمن بهذا الشأن ؟
- أ- قرار مجلس الأمن رقم 267 لسنة 1967، الذي دعا فيه مجددا إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.
- قرار مجلس الأمن رقم 252 لسنة 1968 دعا فيه إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس، ورفض جميع تلك الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في وضع القدس.
- قرار مجلس الأمن رقم 271 لسنة 1969، أكد فيه على أن " جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مدينة القدس ومنها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان، وأن جميع

التشريعات التي تهدف لدمج القسم المحتل من المدينة، جميعها غير سارية المفعول، ولا يمكن أن تغير وضع المدينة.

- قرار رقم 298 لسنة 1971، أبدى فيه أسفه لعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس.

- قرار مجلس الأمن 476 لسنة 1980، أعلن فيه بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس.

- قرار مجلس الأمن 478 لسنة 1980، والذي لم يعترف فيه بالقانون الأساسي بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها.

لقد خص مجلس الأمن مدينة القدس بعدد كبير من القرارات الذي دعا فيها إسرائيل إلى الانسحاب منها وعدم القيام بأية تغييرات أو إجراءات قد تمس الوضع القانوني للقدس، غير أن ما يلاحظ هنا هو أن قرارات مجلس الأمن هاته لم تكن مقرونة بتحركات أو مواقف عملية تجبر إسرائيل على تنفيذها، بل كانت في مجملها قرارات شجب وإدانة.

لقد كان من أهم آثار التدويل على مدينة القدس رغم عدم تنفيذ القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن هو عدم اعتراف دول العالم بالقدس عاصمة إسرائيل سواء بعد احتلالها جزءاً من المدينة أو بعد احتلالها المدينة كلها⁽¹⁷⁾.

إن الممارسات الإسرائيلية ضد القدس ومواطنيها من استيطان وتهجير للسكان الفلسطينيين وهدم لمنازلهم، ينم عن قلق إسرائيلي من المنتظم الدولي والعالم الذي أصبح يمارس ضغطاً عليها لإعادة القدس إلى مركزها القانوني الذي أقره قرار التقسيم، والذي يدفع الأمم المتحدة إلى إخضاع القدس لنظام دولي خاص يتم تديره تحت إشرافها، خاصة مع تزايد الكفاح الفلسطيني والبحث الدائم للفلسطينيين على تثبيت دولتهم المستقلة.

¹⁷ د. خليل سامي علي مهدي، النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص 547

2 من المنظمة إلى إعلان الدولة :

إن التطور السياسي للقضية الفلسطينية لم تمله الأحداث الدولية وحدها، بل هو قبل كل شيء انعكاس لطموحات الشعب الفلسطيني ولإرادته الصادقة من أجل تأكيد هويته وحقوقه الوطنية، كما أن هذا التطور جاء نتيجة المآسي المؤلمة التي يعيشها الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي عجل باشتعال الانتفاضة الشعبية الصارمة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، تلك الانتفاضة التي كانت العامل الحاسم في شد أنظار العالم نحو قضية فلسطين، وتذكيره بضرورة إيجاد حل عاجل وعادل لهذه القضية .

فالأكد أن 9 ديسمبر 1987 سيظل خالدا في تاريخ النضال الفلسطيني فهو اليوم الذي اندلعت فيه الانتفاضة الفلسطينية وجعلها تأخذ طريقها من جديد إلى بؤرة الاهتمام الدولي.

وقد كان من نتاج اندلاع الانتفاضة التي ضربت قواعد أساسية للاحتلال في الضفة والقطاع وإنشاء قواعد أخرى بديلة للسلطة الوطنية متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، إن اكتسبت تعاطفا دوليا غير مسبوق مع الفلسطينيين من جانب الدول والشعوب والمنظمات الدولية⁽¹⁸⁾.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في مستوى الحدث، حيث أعلن ياسر عرفات عن إعلان إقامة الدولة الفلسطينية في 15 نوفمبر 1988 أمام المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر، حيث اعترف لأول مرة بالقرار 242 وأعلن استعداداه للاعتراف بإسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير⁽¹⁹⁾.

و لا ريب أن إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 عن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس يأتي على قمة تلك الإجراءات و المبادرات، ويشكل مع الانتفاضة الفلسطينية المجيدة نقطة الانطلاق ومحور الارتكاز للتحرك الفلسطيني الراهن الذي يستهدف في المقام الأول تجسيد الدولة الفلسطينية كواقع دولي يحقق فيه الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير مصيرهم في إطار الشرعية الدولية،

¹⁸ خليل سامي على مهدي، المرجع السابق، ص 577 .

¹⁹ د . موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 48

ويباشرون حقوقهم التي يقرها القانون الدولي والمواثيق الدولية كافة في العودة وفي الحياة الحرة الكريمة.⁽²⁰⁾

من خلال هذه التوضيحات حول إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، أصبح الاعتراف بالدولة العبرية واضحاً و صريحاً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أكدته بعد ذلك " أبو عمار " في زيارته الرسمية إلى السويد في الفترة ما بين السادس والسابع من ديسمبر 1988، حيث قال لوفد يهودي أمريكي " بأنه توجد بالفعل دولتان في فلسطين دولة يهودية، وأخرى عربية."⁽²¹⁾

لقيت المبادرة الفلسطينية لسنة 1988، ترحيباً من طرف الدول العربية وبعض الدول الأوروبية، كما اعتبرتها الولايات المتحدة ملبية لشروط الحوار مع منظمة التحرير.⁽²²⁾ و بعد أن اقتنعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن حل القضية الفلسطينية هو مفتاح حل الصراع العربي الإسرائيلي، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن مبادرته الشهيرة، المتمثلة في مساندته لمبدأ "الأرض مقابل السلام"، وضرورة منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة⁽²³⁾.

وبهذا انتقل مسار تسوية القضية الفلسطينية من البحث عن حلول تقوم على الشرعية الدولية، إلى سلك خيار التفاوض السياسي عبر وساطة الدول الكبرى أو من خلال اللقاء المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

²⁰ - حسن السيد نافعة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية 1993، مرجع سابق، ص 19

²¹ هنري لورانس " اللعبة الكبرى :المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة الدكتور عبد الحكيم الأربد، الطبعة الأولى 1993، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص 295.

²² محمد عبد الله بوحجر، استراتيجية السلام في الشرق الأوسط بين واقع الحكم الذاتي وآفاق التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق .شعبة القانون العام .جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2001-2002 ص 84.

²³ توماس مائير، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 107 يناير ، 192 ص 181.

المطلب الثاني : الإطار القانوني للتسوية من المنظور الدولي

إن تفاعلات القضية الفلسطينية لم تكن بمعزل عن المحيط الدولي والإقليمي، ذلك أن البحث عن تسوية للصراع القائم ظل رهينا بالتحويلات والمتغيرات التي تحدث على موازين القوى ذات الارتباط المباشر دوليا وإقليميا بالصراع العربي الإسرائيلي.

هكذا، قبلت منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع تسعينات القرن العشرين الدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل استنادا إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338 ، ومبدأ الأرض مقابل السلام⁽²⁴⁾ هذه المبادرة فتحت الطريق أمام مسلسل السلام في الشرق الأوسط، وجعلت أطراف الصراع في هذه المنطقة تجلس على مائدة المفاوضات، وبذلك كسرت الحاجز النفسي بينها، وشرعت تبحث عن حل لكافة المشاكل التي كانت حتى وقت قريب مستعصية عن التسوية⁽²⁵⁾.

الفرع الأول : اتفاقات ومؤتمرات التسوية

لقد ترتب عن الجهود الأمريكية في فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية أن مهد الطريق لخلق إمكانات متعددة للحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع إضفاء طابع الرسمية عليها، ومقدمة ل طرح الحلول المقترحة من كل طرف والبحث في صيغ للتوفيق فيما بينها، و هو الأمر الذي سنتطرق إليه من خلال البحث في حيثيات مؤتمر مدريد الذي انعقد فيما بين 30 أكتوبر، و 2 نوفمبر 1991.

أولا : مؤتمر مدريد للسلام

لقد انطلق مسلسل السلام أو تسوية النزاع بين العرب وإسرائيل في بداية التسعينات بعد حرب الخليج الثانية، وذلك بعدما أصبح النظام العالمي خاضعا لقطب واحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت البداية مع عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ما بين 30 أكتوبر و 2 نوفمبر 1991،

²⁴ خيرى يوسف مريكب، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2006 ص 194 .

²⁵ د .المختار مطيع، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 2003 ، ص 73

بناء على دعوى مشتركة من كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش والزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وقد انعقد هذا المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية باستثناء كل من إسبانيا وإسرائيل التي مثل كل منها رئيسي وزرائها، والواقع أن هذا المؤتمر جاء بالتصور الذي قدمته له السياسة الأمريكية⁽²⁶⁾

هكذا، انعقد " مؤتمر السلام " في العاصمة الإسبانية مدريد بتاريخ 1991/10/30 في حضور الأطراف المعنية ، إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ووفد من فلسطين ضمن الوفد الأردني، وحضرت مصر بصفتها شريك كامل، أما الأمم المتحدة فقد مثلها الدبلوماسي السويسري " إدوارد برونر " بصفة مراقب والمجموعة الأوروبية حضرت بصفة مراقب أيضا، وكذلك مجلس التعاون الخليجي⁽²⁷⁾ والإطار العام للمفاوضات يتكون من ثلاثة عناصر محددة⁽²⁸⁾:

- " مؤتمر سلام " عام هو بمثابة الجلسة الافتتاحية.

- مفاوضات ثنائية مباشرة تبدأ من واشنطن عقب انتهاء المؤتمر.

- مفاوضات إقليمية متعددة الأطراف للبحث عن المشاكل الرئيسية الأخرى في المنطقة"، وتبدأ بعد أسبوعين من بداية المفاوضات الثنائية.

أما الإطار الموضوعي لمؤتمر مدريد، فإنه يستند إلى شعار " الأرض مقابل السلام " و للقرارين الدوليين 242 و 338 ، ومن خلال الصيغة التي طرحها مؤتمر مدريد، انطلقت المفاوضات، سواء الثنائي منها أو⁽²⁹⁾ للمزيد من التفاصيل راجع: وحيد عبد المجيد، مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108 أبريل 1992 ص 181.

الإقليمي المتعدد الأطراف، وفق مسلسل جديد للتسوية الإسرائيلية الفلسطينية، حيث شكلت فرصة مواتية لردم الهوة الموجودة بين الطرفين، والبحث في صيغ ممكنة للتفاهم.

²⁶ د. موسى ابراهيم، المرجع السابق، ص 53.

²⁷ نفس المرجع، نفس الصفحة

²⁸ د. موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص 54 .

²⁹ محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو 1994 ، شركة المطبوعات للتوزيع - بيروت، لبنان، ص 449.

هكذا، قدم المشروع الإسرائيلي إلى الوفد الفلسطيني في الثاني من مارس 1992 على شكل وثيقة عمل استهدفت خلق، ترتيب مؤقت أو تعايش سلمي في المناطق المحتلة عوضاً عن حكم ذاتي، وركزت على النقاط التالية (30):

- التعامل مع السكان وليس الأرض.

- إبقاء الصلات القائمة بين إسرائيل والمناطق (الضفة الغربية) على حالها.

- التنسيق بين إسرائيل وأجهزة الحكم الذاتي.

- استمرار الإسرائيليين في العيش والاستيطان بالمناطق.

- تتولى إسرائيل وحدها مسؤولية الأمن بجميع جوانبه.

- تكون لأجهزة الحكم الذاتي طبيعة إدارية، وظيفية.

وبذلك تم اختصار قضية فلسطين، بحكم ذاتي لفلسطيني الضفة الغربية و قطاع غزة محدود الصلاحيات ومقيد بالموافقة الإسرائيلية على الوضع القائم الذي سينجم عن المفاوضات، و يستمر الحكم الذاتي خمس سنوات، على أن تبدأ المفاوضات في شأن الوضع الدائم في العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي، وعند تقديم الوثيقة للوفد الفلسطيني رفضها على الفور باعتبارها تكريسا للاحتلال.

لقد امتدت المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية المباشرة في واشنطن لتسع جولات ولم تصل إلى نتيجة و انتهت إلى الفشل بسبب الإصرار الإسرائيلي على عدم الاعتراف بأبسط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حتى أنه تبين للوفد الفلسطيني استحالة الوصول إلى تسوية، 2 وأمام هذه الوضعية المتسمة بالجمود بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال الجولات المختلفة لمفاوضات السلام، وبعد مضي أكثر من

30 د . الجاد عماد ، عملية السلام في عهد حكومة رابين ، السياسات الدولية ، عدد 111 ، جانفي ، 1993 ، ص 87 .

سنة على حوار الطرشان، وجد الطرفان نفسيهما مضطرين للبحث عن أسلوب آخر للمفاوضات من أجل وضع أفكارا يمكن أن تكون أساسا لتسوية القضية الفلسطينية⁽³¹⁾.

إن حسنات مؤتمر مدريد للسلام لم تكن في مستوى نتائجه واتفاقات التسوية الناجمة عنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكنه أسس لبداية انطلاقة جديدة تتأسس على اعتماد أسلوب الحوار التفاوض المباشر بين طرفي الصراع، كما نجم عنه تدويلا كاملا للقضية الفلسطينية، هذا ناهيك على أنه كان مدخلا للوصول إلى أرضيات للتسوية، كللت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات.

ثانيا : إعلان المبادئ كأساس للتسوية 1993/09/13 :

إن مناقشة اتفاق أوسلو⁽³²⁾ كإطار للتسوية، تجعل الباحث في حيرة على اعتبار اختلاف تقييمات الاتفاق كل حسب وجهة نظره الحكومة بالاعتبارات الإيديولوجية والسياسية... والتي تساهم في كل الأحوال من تقريب الإطار العام للاتفاق...

في البداية لابد من الإشارة إلى أن اتفاق أوسلو اعتمد في آليته للتواصل على أمرين أساسيين هما:

الثنائية والسرية، أما الثنائية، فمؤداها أن اتفاق أوسلو جاء وليد مسار ثنائي فلسطيني إسرائيلي عزل.

إن مفاوضات أوسلو بقيت طي الكتمان، وفي عهدة ياسر عرفات وشمعون بيريز ثم إسحاق رابين لاحقا، التسوية عن محيطها العربي. أما السرية،⁽³³⁾ فقد لوحظ أن اتفاق أوسلو قد تميز أو انفرد عما سبقه من اتفاقات على صعيد التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي، بأنه قد تم التوصل إليه في سرية كاملة.

³¹ كان الوفد الفلسطيني يفاوض سرىا في العاصمة النرويجية أوسلو مكونا من محمود عباس وأحمد قريع وحسن عصفور وماهر الكردي في نفس الوقت الذي كان هناك وفد يفاوض في واشنطن مؤلفا من حيدر عبد الشافي رئيسا وصائب عريقات وحنان شعراوي وفصل الحسيني.

³² د. موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص 69 .

³³ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، طبعة مزيده ومنقحة 2012 ص 113 و 114.

فيما المؤسسات الفلسطينية في الداخل والخارج كانت مغيبة عما يجري، وكذلك الحكومات العربية، إلى أن بدأت التسوية تتبلور وأخذت تتسرب إلى عدد من الملوك والرؤساء العرب.

وفي 1993/09/13 تم التوقيع على اتفاق أوسلو الذي أطلق عليه تسمية "إعلان المبادئ" بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي في حديقة البيت الأبيض الأمريكي برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والمشاركة البروتوكولية لوزير الخارجية الروسي ووزير الخارجية النرويجي، ووقع الإتفاق عن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات بصفته رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومحمود عباس بصفته أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، و وقع الإتفاق عن الجانب الإسرائيلي إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، و وزير خارجيته شمعون بيريز.

إن الهدف العام للمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية ينقسم إلى شقين:

أ- التوصل إلى إتفاق إنتقالي لتنظيم سلطة حكم ذاتي مؤقت للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات.

ب- التوصل إلى إتفاق سلام دائم على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 ، وكذلك على أساس قاعدة الإعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا الإتفاق يمثل النتيجة النهائية لمفاوضات الوضع الدائم. السلطة دون إذن اسراييلي.

إن مضمون صيغة إتفاقية أوسلو أبرزت مجموعة من الإنتقادات والملاحظات يمكن تلخيصها فيما يلي (34):

اعترفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود وبشرعية احتلالها ل77% من أرض فلسطين المحتلة سنة 1948 ، والتي لا تجري عليها أية مفاوضات.

³⁴ عبد الحفيظ محارب ، يهودية الدولة الفكرة و الدولة ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 246 ، عام 2011 ، ص 3.

- لم يتم التعرض لأخطر القضايا، حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، وهذه القضايا هي: مستقبل مدينة القدس، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مستقبل المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم مساحة الدولة الفلسطينية الموعودة، وسيادتها على أرضها.

- لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق وتبقى أهم ملاحظة على إتفاقية أوسلو هو عدم إشارتها إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفق مبادئ الشرعية الدولية، هذا في الوقت الذي يمكن إعتبار إتفاق أوسلو تعبير عن حسن نوايا ورغبة كل طرف في التعاون، مثل ما أنه شكل فرصة مواتية لتهدئة الفلسطينيين من أجل تدير شؤونهم بذاتهم.

لقد تبين للفلسطينيين وللعلماء من خلال إتفاق أوسلو أن أسلوب اسرائيل في المفاوضات يتسم بالكثير من التلكؤ وعدم الوفاء بالإلتزامات، وأن همها هو ربح الوقت وإتهاك المفاوضات الفلسطينية وتئيس المواطن الفلسطيني من التعبير عن حقه في إجلاء الاحتلال، وبالتالي القبول بالشروط و الإملاءات الإسرائيلية كأرضية للتسوية.

كما أنه تم تسجيل ملاحظة تهميش دور منظمة الأمم المتحدة كمعبر عن الشرعية الدولية وحصره في القيام بمهام المراقبة، وذلك لصالح هيمنة دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مساندة ومدعمة للطرح الإسرائيلي، في مقابل محدودية الدور العربي المتخبط في العديد من المشاكل المتجددة والغير منتهية.

الفرع الثاني : التسوية من خلال يهودية الدولة و صفقة القرن

إن فكرة يهودية الدولة ليست بجديدة فقد تم التطرق إليها منذ القديم و هي مفهوم ديني إسرائيلي، قائم على إقامة دولة يهودية هدفها تكريس اليهودية كدين في الوطن العربي ، و كدولة أصولية ومخالفة لكافة الشرائع السماوية، و هذا ما حملته على عاتقها الحركة الصهيونية لتمرير مشروعها الاستيطاني في فلسطين و هو ما يتنافى مع ادعاءات الساسة الإسرائيليين بان إسرائيل دولة ديمقراطية، و هي ترسخ أسس التمييز العنصري هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام 2014، والمنطقة العربية تشهد صراعات متعددة وحروباً

إقليمية بالوكالة في أكثر من ساحة ولم يعد الصراع العربي الإسرائيلي هو الوحيد في المنطقة والمجمع عليه، حيث اختلفت الأولويات واتجاهات المخاطر ، بحيث تباينت القراءات حول طبيعة صفقة القرن، وأهدافها فبينما تقول إدارة الرئيس الأمريكي ترامب وحلفائها من الأنظمة العربية بان غايتها التوصل إلى حل شامل للصراع، قرأت قيادات حركات المقاومة في الصفقة على أنها استغلال للظروف التي تمر بها دول المنطقة العربية من جراء حالات اليأس وطول أمد الصراع خاصة بعد تكاثر بؤر الصراع في المنطقة العربية.

أولا : التسوية في ظل يهودية الدولة

إن فكرة يهودية الدولة أساس المشروع الصهيوني لإقامة دولة للشعب اليهودي في فلسطين، ففي المؤتمر الأول للحركة الصهيونية الذي عقد في 1897/01/08 في مدينة بازل بسويسرا طالب المجتمعون بوطن قومي لليهود، ودولة اليهود التي حلم بها مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل⁽³⁵⁾. وقد صادق الكنيست على قرار تعميق فكرة يهودية الدولة وتعميمها على دول العالم، حيث قام أعضاء كتلة الليكود بتقديم مشروع القرار وتم إقراره من الكنيست، إضافة لقوانين أخرى حول يهودية الدولة؛ وكلها تهدف إلى إقصاء و تهميش فلسطينيي 48.

إن هذا الموضوع يحتل مكانة مهمة في الأروقة الحكومية والأكاديمية، و من أهمها مؤتمرات هرتسليا السنوية التي تناقش الخطر الديمغرافي الذي يشكله عرب 48 على الدولة اليهودية⁽³⁶⁾.

وبالتالي فقد انتقلت إسرائيل من مطلب الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب في اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو إلى مطلب الاعتراف بها كدولة يهودية في الاتفاقات اللاحقة على أوسلو، حيث حولت هذا الطلب إلى طلب رئيسي في المفاوضات، و في بعض الأحيان تم عرضه كشرط مسبق للدخول في المفاوضات وبالتالي فإننا نشهد في الآونة الأخيرة تصعيدا واضحا في حدة طرح هذا

³⁵ مستقبل عرب 48 في دولة اليهود ، مؤتمر هرتسليا ، جريدة معاريف ، بتاريخ 2007/03/13 .

³⁶ عمري نحمياس ون داف بيرى 2010 " نتناهو قرر أن من يريد المواطنة عليه حلفان يمينا للولاء لإسرائيل كدولة يهودية" 2010/10/6 نشر في موقع نعنن

الطلب على المفاوضات الفلسطينية، بيد أن ارتفاع الأصوات حول الدولة اليهودية ويهودية الدولة غير محصور ضمن إطار شروط التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية كجزء من حل إقليمي و إنما أساساً من خلال سلسلة من مشاريع القوانين التي تبنت الحكومة بعضها، بينما لا يزال بعضها الآخر في طور التشريع داخل الكنيست الإسرائيلي.

تشهد إسرائيل في الأعوام الأخيرة مشاريع واقتراحات ترمي إلى تثبيت يهودية الدولة عبر القانون، ويتم ذلك عبر تعديلات عديدة على قانون المواطنة تُلزم من يسعى للحصول على المواطنة أداء القسم لإسرائيل هودية وديمقراطية، علاوة على القوانين التي تحدّ من إمكان جمع شمل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع عائلاتهم من الضفة وقطاع غزة، وقوانين أخرى تحظر، أو تحد من حق الفلسطينيين في الاحتفال بذكرى النكبة، وما إلى ذلك.

يشار هنا إلى أن نتياهوو شدد على أن هذا التعديل يأتي كجزء من المطالبة بالإعتراف بإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية،⁽³⁷⁾ مضيفاً في أحد خطابه أن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، و هذا المبدأ يوجه سياسة الحكومة اتجاه الداخل والخارج، وهذا هو حجر الأساس في القانون الإسرائيلي، وهو ما يعني عملياً أن إسرائيل تعمل بشكل حثيث على الصعيد الداخلي بالتزامن مع الصعيد الخارجي من أجل حسم موضوع كونها دولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي، و قد رفض نتياهو الربط بين التعديل ومطالبة حزب « إسرائيل بيتنا» إعلان الولاء لإسرائيل مقابل المواطنة والتي استهدفت بالطبع محاصرة العرب في إسرائيل.

ثانيا : التسوية من خلال صفقة القرن

عرف مسار التسوية العديد من المشاريع المطروحة لحل الصراع منذ وعد بلفور إلا أن أغلب هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح، نظرا للعقبات التي كانت تحول دون التسوية الشاملة لهذا الصراع، إذ سعت إسرائيل في كل مرة إلى " إدارة الصراع " و " ليس حله " خصوصا أن الاستيطان الإسرائيلي شكل

³⁷ د. محسن صالح، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017 مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، بيروت ، لبنان ، 2018، ص 27 .

العقبة الرئيسية لكافة مشاريع التسوية ، و لعل آخر هذه المشاريع كان قمة العقبة السرية التي عقدت في 2016/02/21 بمشاركة أمريكية -إسرائيلية -أردنية، مصرية و تداولت أفكارا متعلقة ببرامج "بناء الثقة " و "التطبيع "و"يهودية إسرائيل"، و " تبادل الأراضي"، بما فيها أجزاء من سيناء، و مع استلام الرئيس ترامب للرئاسة في أمريكا، لم يعد ثمة حديث عن عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي، كما ظهر تراجع عن تبني حل الدولتين و أخذت بوادر حل جديد بالظهور فيما عرف ب" صفقة القرن " برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن الأمريكيان لم يعرضوها رسميا، و يهدف الرئيس الأمريكي من خلال مقترحاته لحل الصراع الى توفير ظروف إقليمية تسهم في تحقيق أهداف إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بالتنسيق مع دول إقليمية عدة.

إن "صفقة القرن" لحل " قضية القرن" مصطلحان وردا على لسان الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب" ورئيس النظام المصري عبد الفتاح السيسي ويقصد بهما التوصل إلى تسوية للصراع العربي مع كيان الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين باعتبار احتلال فلسطين (قضية القرن)، وأن الصفقة إذا ما تمت تستحق أن تعد " صفقة القرن"، كما سبق أن تم تداول هذه صفقة من قبل خلال المفاوضات في عهد رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي "إيهود أولمرت" و رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فيما عرف بتفاهات أولمرت / عباس في 2006 وفي 20 سبتمبر 2017 تم إعادة طرح المصطلح مع وجود إدارة ترامب في الولايات المتحدة، وتوفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات، وتأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية منذ عام 2014 و تأتي محاولة ترامب في ظل الظروف التي تمر بها دول المنطقة العربية وحالات اليأس التي دبت في نفوس بعض المجتمعات العربية من جراء طول أمد الصراع وغياب الأفق، خاصة بعد تكاثر بؤر الصراعات في المنطقة العربية.

إن الهدف من الصفقة التوصل الى إتفاقية سلام يتنازل بموجبها العرب عما تبقى من الثوابت و كذا تطبيع العلاقات مع إسرائيل تحت مبرر بناء السلام.

لقد سبق هذا الحل عدة حلول جغرافية قدمت لحل القضية الفلسطينية يمكن إنجازها على النحو التالي:

أ- مشروع الجنرال جيورا ايلاند : القاضي بضم 3 اضعاف مساحة قطاع غزة ، من سيناء المصرية، وإقامة ميناء بحري ومطار دولي مقابل منح مصر 600 كلم من صحراء النقب جنوب إسرائيل⁽³⁸⁾.

ب - خطة أفيغدور ليرمان وزير الدفاع الصهيوني عام : 2004 وتشمل ضم الكتل الاستيطانية "لإسرائيل" في الضفة الغربية، مقابل ضم أراضٍ يسكنها عرب خاضعة للسيطرة "الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ج- خطط نفتالي بينت (الوزير في حكومة نتنياهو وعضو المجلس الوزاري المصغر) التي طرحها عام 2016 وتحدث فيها عن ضم المنطقة المصنفة (C) في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو والتي تبلغ حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، وخلق شبكة تواصل في الضفة الغربية تشمل طرقاً وأنفاقاً وربما جسوراً.

د- خطة إسرائيل كاتس (وزير المواصلات في حكومة نتنياهو) المتعلقة بقطاع غزة، وتشمل بناء جزيرة اصطناعية في بحر غزة على بعد 4.5 كم تتصل بالساحل بواسطة جسر خاضع للتفتيش، وتضم الجزيرة ميناء ومنشآت للطاقة وربما أيضاً مطاراً⁽³⁹⁾.

وفي سياق الجدل حول الصفقة، تعددت التصريحات والبيانات، ومن ذلك :تصريحات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاي- في 9 جانفي 2018 أن مقترحات ما يُعرف "بصفقة القرن" تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وذلك من خلال تبادل أراضٍ ، بعد أن يتم توسيع قطاع غزة على حساب سيناء، وتوسيع دولة الإحتلال الإسرائيلي على حساب الكتل الإستهيطانية المتواجدة في الضفة الغربية ومناطق الغور الأردنية، لتصبح الدولة الفلسطينية على النحو التالي :قطاع غزة الموسع، على حساب سيناء، بداخله ميناء ومطار دولي تحت مراقبة دولية، ومناطق الضفة الغربية (أ، ب) تتصل فيما بينهم بطريقة إتصال (مترو أنفاق، قطار سريع، معبر أمن) ، مع حق إسرائيل في

38 اشرف عبد الحميد ، موقع العربية ، " مصر... تفاصيل الخطة الاسرائيلية لضم مناطق من سيناء لغزة " ، بتاريخ 2015/11/09 على الموقع :

<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/11/09>

39 اسامة يوسف ، موقع العربي الجديد، "مشاريع تصفية القضية الفلسطينية: دولة غزة-سيناء والكونفدرالية نموذجاً" ، تاريخ النشر ، 2017/03/17

على الموقع : <https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/3/17>

الإحتفاظ بضمانات أمنية (جوية وبرية وبحرية) بالشكل الذي يفقد الدولة الفلسطينية المتوقعة صفقتها السيادية، بمعنى حكم ذاتي وظيفي موسع⁽⁴⁰⁾.

و سيستفيد سكان غزة من إنشاء ميناء دولي كبير (في القطاع الغربي من غزة الكبرى)، و مطار دولي على بعد 25 كم من الحدود مع الكيان الصهيوني. و الأهم، بناء مدينة جديدة تستوعب مليون شخص على الأقل، وتشكل منطقة تطور و نمو طبيعي لسكان غزة والضفة، بل ويمكنها استيعاب أعداد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في دول أخرى⁽⁴¹⁾.

الختاتمة:

في اطار ما انتهى اليه الصراع من فشل لخيار الحروب و لخيار التسوية لتحقيق عملية السلام و حل القضية الفلسطينية حلا عادلا ، يغدو العودة لفكرة القبول بقرار التقسيم رقم 181 لعام 1947 بإقامة دولتين، حلا مقبولا يحفظ الأمن والاستقرار لجميع الأطراف في المنطقة بشرط أن يكون هذا الحل متوازنا من جميع جوانبه المادية و السياسية والحقوقية و الدولية.

وما يلاحظ أن القدس تحتل الجوهر السياسي والثقافي للصراع، لذلك فإن الحل لهذه المشكلة المعقدة هو إنهاء الاحتلال الصهيوني وإعادة المهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم، إيقاف عملية الحفر المزعومة لتغيير المعالم التاريخية والأثرية للمدينة بقرارات دولية ملزمة، وربط حل الدولتين بعودة القدس إلى الشعب الفلسطيني وبدون هذا الحل يصبح أمر حل الصراع مستحيلا.

كما يستلزم إحياء منظمة التحرير الفلسطينية لإعادة اللحمة بين تجمعات الشعب الفلسطيني و الشعب العربي بما يمهّد لرص الصفوف وإيقاض الضمائر وتحريك العمل ، إن عملية الإحياء هذه تقوم على إشراك جميع العناصر الوطنية لھاكلھا التنفيذية والتشريعية ، وإشراك جميع العناصر القومية من كافة

⁴⁰ محسن صالح ، موقع فلسطين اليوم ، "صفقة القرن .. هل ستمر؟!"، تاريخ النشر 2018/01/30، على الموقع .

<https://paltimes.ps/post/184740>

⁴¹ المختصر المفيد ، هذه هي تفاصيل صفقة القرن التي كثر الحديث عنها مؤخرا .. إعادة تقسيم للمنطقة! ، تاريخ النشر ،

2017/11/27 م، على الموقع <https://mini-facts.com/topics/5942>

الأقطاب للمساهمة في النضال من أجل بناء الدولة الديمقراطية في فلسطين وقيام معارضة حقيقية تعمل في إطار المنافسة الإيجابية المشروعة على قيادة السلطة والتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني ، باعتبار أرض فلسطين كلها أراض عربية.

ضرورة التأكيد على وحدة الأرض الفلسطينية، حيث نصت اتفاقية أوسلو على إجراء مفاوضات بشأن الوضع الدائم محل الحكم الذاتي المحدود ولكن لم تنص الاتفاقية على أي تصور لهذا الوضع ومع ذلك فإن المنظمة تأمل أن الوضع النهائي يحقق لها قيام الدولة وهذا لم يتحقق ، ويبدو أن هذه الاتفاقية قد وضعت أسس قيام الدولة لكن إسرائيل تخشى من قيامها ، وبوسع المنظمة إذا نجحت عملية إحيائها أن تعيد توحيد فلسطين وعند ذلك لا يكون وضع دولة فلسطينية متفرقة فاقدة للأرض والموارد

و بالنسبة ملف القدس فإن ضرورة تصعيد النضال الفلسطيني لإيقاف تهويد القدس و التأكيد على عربيتها و عودتها أى السيادة الفلسطينية لأنها المحور الأبرز للصراع ضد الاحتلال ، ويتطلب ذلك تأسيس موقف عربي موحد إزاء المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس الأمر الواقع لمدينة القدس وأن الرجوع إلى قرارات القمم العربية تكفل إعادة تقويم السياسة العربية و تقوية الجهد العربي في المنظمات الدولية الإقليمية، وتجعل إسرائيل في وضع صعب بسبب إصرارها و غطرستها ، وبالنسبة للولايات المتحدة يجب مواجهتها بما لدى العرب والفلسطينيين من أوراق ضاغطة لانحيازها المطلق لإسرائيل على مدى تعاقب الإدارات الأمريكية منذ قيام إسرائيل، حتى تعترف بأن الصهيونية عبء ثقيل عليها، وعليها أن تعيد تعاملها مع العرب على أساس الحق العربي.

أما الكيان الإسرائيلي فإن السبيل لمواجهته هو المقاومة وحدها بعد أن فشلت جميع الحلول السلمية في افتتاح حلم تحقيق الدولة الفلسطينية بالطرق السياسية و على اعتبار أن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة لافتقاد كافة القرارات الدولية للمصادقية و التنفيذ.

قائمة المراجع :

- 1- د . جعفر عبد السلام، من أوراق القضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.
- 2- د . موسى ابراهيم ، قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.

3-EGLETON, CLYDE : Palestine and constitutional law of the united nations ,A.j.i.1,1984 , vol.9.

4- MAZZAWI, MUSA E :Palestine and the law Lebanon ,first edition 1997.

5 - www.un.org.

- 6- خالد السيد محمود المرسي، الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة وموقف الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 1994 .
- 7 - معهد البحوث والدراسات العربية، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مطابع مؤسسة دار الهلال، 1993 .
- 8 - د. تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.
- 9 - د. خليل سامي علي مهدي، النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي العام المعاصر مع محاولة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس، الطبعة الأولى، 1996.
- 10 - حسن السيد نافعة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية 1993.
- 11 - هنري لورانس " اللعبة الكبرى :المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة الدكتور عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع- والإعلان ، الطبعة الأولى 1993 .
- 12 - محمد عبد الله بوحجر، إستراتيجية السلام في الشرق الأوسط بين واقع الحكم الذاتي وآفاق التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق .شعبة القانون العام ، الدار البيضاء 2001-2002 .
- 13 - توماس ماثير، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 107 ، جانفي 1992.
- 14- خيرى يوسف مريكب، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.
- 15 -د. المختار مطيع، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 2003 .
- 16- وحيد عبد المجيد، مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوضي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108 أبريل 1992 .
- 17 - محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو ، شركة المطبوعات للتوزيع- بيروت، لبنان، 1994.
- 18 - د . الجاد عماد ، عملية السلام في عهد حكومة رابين ، السياسات الدولية ، عدد 111 ، جانفي ، 1993 .
- 19- محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية :خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، طبعة مزيدة ومنقحة 2012.
- 20- عبد الحفيظ محارب ، يهودية الدولة الفكرة و الدولة ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 246 ، عام 2011 .

- 21 - مستقبل عرب 48 في دولة اليهود ، مؤتمر هرتسليا ، جريدة معاريف ، بتاريخ 2007/03/13 .
- 22 - عمري نحمياس ون داف بيرى 2010 " ننتياهو قرر أن من يريد المواطنة عليه حلفان يمين الولاء لإسرائيل كدولة يهودية " 2010/10/6 نشر في موقع ننع :
<http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=749961>
- 23-د. محسن صالح ، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2018 .
- 24- اشرف عبد الحميد ، موقع العربية ، " مصر ...تفاصيل الخطة الاسرائيلية لضم مناطق من سيناء لغزة " ، بتاريخ 2015/11/09 على الموقع :
<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/11/09>
- 25- أسامة يوسف، موقع العربي الجديد، "مشاريع تصفية القضية الفلسطينية: دولة غزة-سيناء والكونفدرالية نموذجاً"، تاريخ النشر ، 2017/03/17 على الموقع :
<https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/3/17>
- 26- محسن صالح، موقع فلسطين اليوم ، "صفقة القرن .. هل ستمر؟!"، تاريخ النشر 2018/01/30، على الموقع:
<https://paltimes.ps/post/184740>
- 27- المختصر المفيد ، هذه هي تفاصيل صفقة القرن التي كثر الحديث عنها مؤخراً .. إعادة تقسيم للمنطقة ، تاريخ النشر ، 2017/11/27 م ، على الموقع :
<https://mini-facts.com/topics/5942>.